الأحكام النحوية التقويمية في الأسماء المعربة (المرفوعات) أنموذجًا عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه الأصول في النحو

حوراء صباح جريان

haw559245@gmail.com

أ.د أسيل عبد الحسين

hum. aseel. abd@uobyloh.edu.iq

الملخص:

تناول البحث الأحكام النحوية التقويمية للأسماء المعربة المرفوعة عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه الأصول في النحو، فيرى ابن السراج أنَّ النحو ليس قواعد شكلية فقط، بل أداة لضبط الكلام العربي وفهمه بدقة وذلك باستقراء الواقع اللغوي، والنحو وسيلة لضبط الكلام العربي ومعرفة مواقع الأسماء والأفعال والحروف وحالاتها الإعرابية، والحكم النحوي: إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، ويتضمن ألفاظًا كالـ (حسن، قبيح، جائز على القبح، لا يجوز).

Abstract:

The research discusses the evaluative grammatical rulings of nominative declinable nouns according to Ibn al-Sarrāj (d. 316 AH) in his book al-Uṣūl fī al-Naḥw. Ibn al-Sarrāj views grammar not as a set of formal rules, but as a tool for regulating Arabic speech and understanding it precisely through observing actual linguistic usage. Grammar serves to determine the positions of nouns, verbs, and particles, as well as their syntactic states.

Agrammatical ruling is the attribution of a judgment to something-affirmatively or negatively-and includes terms such as “acceptable unacceptable,” “permissible though defective,” and “not permissible.

The most important findings include;

الكلمات المفتاحيَّة : ابن السراج، الأصول، حسن، قبيح، لا يجوز.

المقدمة :

بسمِ اللهِ الرَّحمٰنِ الرَّحيمِ والصلاةُ والسلامُ على خاتمِ الأنبياءِ محمد وعلى أصحابه المنتجبين والحمدُ للهِ حمدًا يليقُ بجلالِهِ وعظيمِ سلطانِهِ وكمالِ نعمهِ.

أمَّا بعد :

فإنَّ النحو وسيلة لضبط الكلام العربي، بمعرفة مواقع الأسماء والأفعال والحروف وحالاتها الإعرابية، وأنَّه قائم على النظر في الواقع اللغوي واستقراء كلام العرب وفهمه، وليس وضع قواعد مجردة فقط، بل لتعليم المتكلم كيفية قول الكلام بشكل صحيح وموصول المعنى، ومن هذا المنطلق، يتبين أنَّ دراسة الأحكام النحوية التقويمية للأسماء المعربة المرفوعة عند ابن السراج تمثل تطبيقًا عمليًا لمفهوم النحو كأداة لضبط الكلام وتصحيح الإعراب.

وقد ورد في كتاب (الأصول في النحو) لدى ابن السراج ألفاظ مختلفة للحكم النحوي، من أبرزها: (صحيح، حسن، جيد، جائز على قبح، قليل، ضعيف، شاذ، لا يجوز، خطأ، قبيح، رديء).

إنَّ الأحكام النحوية القديمة لم تكن محلّ اتفاق بين العلماء والباحثين؛ لذلك أحببتُ أن أدرس المعايير التي اعتمدها ابن السراج في كتابه الأصول في النحو لذلك جاء البحث موسومًا بـ (الأحكام النحوية التقويمية في الأسماء المعربة (المرفوعات) أنموذجًا عند ابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه الأصول في النحو).

وتكمن أهمية هذا البحث في أنّه يسلّط الضوء على الجانب التقويمي التحكيمي في كتاب الأصول في النحو لابن السراج ؛ وذلك بتتبّع ألفاظ الحكم النحوي التي استخدمها في مسائل الأسماء المعربة المرفوعة، والكشف عن علل إطلاق هذه الأحكام، وبيان من وافقه من النحاة فيها ومن خالفه، وما نتج عن ذلك من اختلاف في التعليل والموقف النحوي.

لذلك اقتضت مادة البحث أنّ يقسم على مسائل تتضح فيها هذه الأحكام التقويمية وهي :

المسألة الأولى: المبتدأ من النكرات الموصوفة.

المسألة الثانية: تقديم الخبر الوصف على المبتدأ والخبر ولم يعتمد على شيء قبله.

المسألة الثالثة: إعراب الخبر المركب.

المسألة الرابعة: الإخبار عن المصدر.

المسألة الخامسة: الإخبار عن الأسماء المتنازعة.

المسألة السادسة: اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة.

وكان للمصادر والمراجع الأثر الكبير في اتمام هذا البحث وأولها كتاب الأصول في النحو وهو محور الدراسة ثم الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد وغيرها من الكتب القديمة والحديثة.

الأحكام النحوية التقويمية في الأسماء المعربة (المرفوعات)

تُعدُّ الأسماء المعربة من أبرز مكونات الجملة في العربية، فهي تدخل في تراكيب نحوية مختلفة فتكون فاعلًا أو مفعولًا أو مضافة وتظهر عليها علامات الإعراب من رفع ونصب وجر، بحسب العوامل الداخلة عليها وموقعها من الجملة ،فهي تشغل وظائف نحوية متنوعة، وقد بيّن النحاة أنَّ الإعراب هو الأصل في الأسماء والبناء فرع عليها؛ لأنَّ الإعراب يعبر عن الوظائف النحوية التي تؤديها عن طريق إظهار ما يسمى بالعلامة الإعرابية، وأما البناء فلا يلحق الاسم إلَّا إذاعرض له سبب أو شبه بالحرف يقول ابن السراج (٣١٦هـ) : ((واعلم أنَّ الإعراب عندهم إنّما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف ،وأنَّ السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأنَّ البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأنَّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها العلة، فالعلة التي بنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها))[١].

وإلى هذا ذهب من النحاة أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)وشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) وغيرهم[٢].

[١]- الأصول في النحو: ١/٥٠.

[٢]- ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: ١٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٠، المدارس النحوية ٤٩.

أولًا: المرفوعات :

ذكر ابن السراج أنَّ الأسماء المرفوعة خمسة أصناف قائلًا : ((الأول مبتدأ له خبر، والثاني خبر لمبتدأ بنيته عليه، والثالث فاعل بني على فعل ذلك الفعل حديثًا عنه، والرابع مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل، والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ))[٣].

المسألة الأولى: **المبتدأ من النكرات الموصوفة:**

يرى سيبويه (ت١٨٠هـ) أنَّ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ولا يجوز الابتداء بالنكرة لعلة اللبس قائلًا: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. أَلا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسان حليمًا أو كان رجل منطلقًا، كنتَ تُلبسُ؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبدَءوا بما فيه اللَّبس ويجعلوا المعرفة خبرًا لما يكون فيه هذا اللبسُ))[٤].

ويفهم من كلام سيبويه اهتمامه وعنايته بوضوح المعنى وتجنب مايؤدي إلى اللبس على السامع في الكلام وضرورة حصول الفائدة.

وقال ابن مالك(ت ٦٧٢هـ): ((والأصلُ تعريفُ المبتدأ وتنكيرُ الخبرِ وقد يُعرّفان وينكّران بشرط الفائدة))[٥] .

وقال أيضًا: ((ويلزم من كون المبتدأ معرفة في الأصل كون الخبر نكرة في الأصل؛ لأنَّه إذا كان معرفة مسبوقًا بمعرفة توهّم كونهما موصوفًا وصفة ومجيء الخبر نكرة يدفع ذلك التوهّم فكان أصلًا، وأيضا فإنَّ نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من فاعله. والفعل يلزمه التنكير فاستحق الخبر لشبهه أن يكون راجحا تنكيره على تعريفه))[٦].

فقد يبتدأ بالمبتدأ النكرة عند حصول الفائدة وذلك بمسوغات ذكرها النحويون[٧]، ومنها أن يكون المبتدأ نكرة موصوفة أو مسبوقة بنفي وقد حَسُن الابتداء بهما عند ابن السراج قائلًا: ((حق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما

---

[٣]- الأصول في النحو:١/ ٥٨.

[٤]- الكتاب: ١/٤٨.

[٥]- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٤٦ .

[٦]- شرح التسهيل: ١/ ٢٩٠.

[٧]- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٢٢٥- ٢٢٦، أمالي ابن الحاجب: ٥٧٣/٢، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٢١٦-٢٢٦، النحو الوافي:١/ ٤٨٦-٤٩٠.

المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وأمَّا ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني. وصاحب لزيد جاءني. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة ؛لأنَّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة ل؛أنَّه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائمًا أو عالمًا، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة، ولا يكون المبتدأ نكرة مفردة إلَّا في النفي خاصة، فإنَّ الابتداء فيه بالنكرة حسن بحصول الفائدة بها، كقولك: ما أحد في الدار، وما في البيت رجل ونحو ذلك، في لغة بني تميم خاصة: وما أحد حاضر، وإنَّما يراعى في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره فالكلام جائز، وما لم يفد فلا معنى له في كلام غيرهم))[٨].

ويفهم من هذا أنَّ الابتداء ليس محتكرًا على المعارف بل يمكن الابتداء بالنكرات الموصوفة شرط حصول الفائدة في الكلام وهو حكم قد أيدَّ به ابن السراج من سبقوه من النحاة، ووصفه بأنَّه حَسَنٌ لحصول الفائدة كما حَسُن الابتداء بالمبتدأ النكرة المفردة في النفي خاصة لوروده في لغة تميم .

لذا قال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في الحديث عن نوعي المبتدأ: ((معرفة وهو القياس، ونكرة إما موصوفة كالتي في قوله عز وجل: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ ﴾[٩]، وإما غير موصوفة كالتي في قولهم :(أرجل في الدار أم امرأة)؟ و (ما أحد خير منك)))[١].

وقد اشترط ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) التخصيص وهو الفائدة من الابتداء بالمبتدأ النكرة قائلًا: ((وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما؛ لأنَّهم قصدوا إلى أن يكون المحكوم

[٨]- الأصول في النحو:١/ ٥٩.

[٩]- البقرة ، من الآية: ٢٢١.

[١]- المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣.

عليه معروفًا أو مقربًا من المعروف بوجه من وجوه التخصيصات، فمن ذلك النكرة الموصوفة. ولا يخفى ما في الوصف من التخصيص، فلذلك جاز: رجلٌ عالمٌ في الدار، ولم يجز: رجلٌ في الدار، عند المحققين))[١].

وقال ابن الجوزي(ت٧٦٧هـ): ((الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر ؛لأنَّ المبتدأ معلوم عند المخاطب، والخبر مجهول، ولذلك لم يسغ الابتداء بالنكرة إلَّا عند حصول الفائدة، إما بأن يتقدم الخبر عليها وهو ظرف مختص كـ (عند زيد نمرة) ومثله: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق:٣٥] والجار والمجرور كذلك نحو: ﴿لَكُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ﴾ [الزخرف:٧٣]، وإما بأن تقع بعد استفهام نحو: (هل فتىً فيكم؟) ومثله ﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل:٦٠] أو بعد نفى نحو: (فما خل لنا)، ومثله: ﴿ فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧] وإما بأن يتخصص بوصف ظاهر نحو:(رجل من الكرام عندنا) ،﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١] والمقدر مثله: نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران:١٥٤] التقدير: وطائفة من غيركم))[٢].

وعلَّل ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تعريف المبتدأ بوجهين قائلًا: ((إنَّما كان الأصل في المبتدأ التعريف لوجهين: أحدهما: أنَّ الغرض بالكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر عنه، والإخبار عن معين لا يفيد. والثاني: أنَّ القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، والأمور العامة الكلية قل أن يجهلها واحد، وإنَّما تجهل الأمور الجزئية، فلو قلت: رجل منطلق لم يفد ؛ لأنَّه لا يحتمل جهله؛ لأنَّ كلَّ عاقل يعلم أنَّ الدنيا لا تخلو من رجل منطلق))[٣].

وقال أيضًا مرجحًا رأي ابن السراج: ((شرع المصنف في تعداد المواضع التي يفيد فيها الابتداء بالنكرة، وينبغي أن يعلم قبل ذلك: الضابط في جواز الابتداء بالنكرة ما هو؟ وقد اختلفت فيه عباراتهم.

فقال ابن السراج: المعتبر حصول الفائدة، فمتى حصلت في الكلام جاز الابتداء بالنّكرة وجد شيء من الشّروط أو لم يوجد، وقال الجرجاني: يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النّفوس في معرفته، نحو: رجل من بني تميم شاعر أو فارس. فالمجوز عنده شيء

---

[١]- أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٥٧٣.

[٢]- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١/ ١٧٢.

[٣]- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩١٨-٩١٩.

واحد وهو جهالة بعض النفوس، وقال جمال الدين بن عمرون: الضّابط في جواز الابتداء بالنّكرة قربها من المعرفة لا غير، وحصر قربها من المعرفة بأحد شيئين: إمَّا باختصاصها كالنّكرة الموصوفة، أو بكونها فى غاية العموم كقولنا: تمرة خير من جرادة))[٤].

وعلى هذا فإنَّ الحكم النحوي عند ابن السراج في حسن الابتداء بالنكرة المحضة جاء مبني على تحقيق الإفادة بشيء جديد وتجنب اللبس والاشتباه.

المسألة الثانية: **تقديم الخبر الوصف على المبتدأ والخبر لم يعتمد على شيء قبله:**

يجمع المبتدأ والخبر علاقه إسنادية حيث لا يستغني أحدهما عن الآخر وقال سيبويه: ((وهما ما لا يَغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدًا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنُّى عليه. وهو قولك (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك). ومثل ذلك (يذهب عبد الله) فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدٌ من الآخرِ في الابتداء))[٥].

ويقول سيبويه: ((زعم الخليل (رحمه الله) أنَّه يستقبح أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّمًا مبنيًا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدًا عمرو، وعمرو على ضَرَبَ مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّمًا ويكون زيد مؤخرًا. وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّمًا. وهذا عربي جيد. وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوءٌ من يشنؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صفتك. فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلًا كقوله يقومُ زيدٌ وقام زيدٌ قبُح، لأنَّه اسم. وإنّما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ كما أنَّه لا يكون مفعولًا في ضارب حتى يكون محمولًا على غيره فتقول: هذا ضاربٌ زيدًا وأنا ضاربٌ زيدًا ولا يكون ضاربٌ زيدًا على ضَرَبْتُ زيدًا وضربْتُ عمرًا))[٦][١].

[١]- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢/ ٩٢٠-٩٢١.

[١]- الكتاب: ١/ ٢٣.

[١]- المصدر نفسه: ٢/ ١٢٧.

واتفق المبرد مع سيبويه في الحكم بقبح تقديم الخبر الوصفي على المبتدأ إذا لم يعتمد على ما قبله وأجاز تقديم الوصف إذا كان موصولًا أو في حكم الموصول بمعنى إذا كان معرفًا ب (ال) الموصولة أو (بالذي) وكان فيه ضمير يعود على ما بعده[٧].

وأمَّا عند ابن السراج فقد حكم عليها بالقباحة وأجازها على قبحها قائلًا: ((وقد يجوز أن تقدم الخبر على المبتدأ ما لم يكن فعلًا خاصة، فتقول: منطلق زيد، وأنت تريد: زيد منطلق، فإن أردت أن تجعل منطلقا في موضع (ينطلق) فترفع زيدًا بمنطلق على أنه فاعل كأنك قلت: ينطلق زيد قبح إلَّا أن يعتمد اسم الفاعل وهو (منطلق) وما أشبهه على شيء قبله، وإنما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف نحو قولك: مررت برجل قائم أبوه، ارتفع (أبوه) (بقائم) أو يكون مبنيًّا على مبتدأ نحو قولك: زيد قائم أبوه، وحسن عندهم: أقائم أبوك، وأخارج أخوك، تشبيهًا بهذا إذا اعتمد(قائم) على شيء قبله، فأما إذا قلت: (قائم زيد)، فأردت أن ترفع زيدا (بقائم) وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه))[٨][١].

يفهم من ذلك أنَّ ابن السراج قد تابع من سبقوه من البصريين وأجاز أن يتقدم الخبر الوصف على المبتدأ، بشرط أن يعتمد على شيء قبله كأن يكون نفي أو استفهام وأجاز أيضًا تقديم الخبر من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام ولكن حكم عليه بالقبيح لعدم وجود قرينه تزيل اللبس.

فالأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ؛وذلك لأنَّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ويجوز تقديمه لشبهه بالفعل كونه مسندًا أو لشبه المبتدأ بالفاعل في كونه مسندًا إليه إلّا أنَّ تقديمه مشروط بالسلامة أمن اللبس نحو: (قائم زيد) و(قائم أبوه زيد)[٩]، وقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة، (فالمفرد) نحو (قائِمٌ زيدٌ وذاهِبٌ عمرٌو) و الجملة نحو (أبوه قائِمٌ زيدٌ، وأخوه وذاهِبٌ عمرٌو) وحجتهم ؛ لأنَّه يؤدّي إلى أن تقدُّم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قائِمٌ زيدٌ) كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك

---

[١]- المقتضب: ٣/ ٨٩.

[١]- الأصول في النحو: ١/٦٠.

[١]- ينظر: شرح المفصل: ١/٢٣٤-٢٣٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٩٦-٢٩٨، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/٢٢٧-٢٢٩.

إذا قلت (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمُهُ عليه.

وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة. وحجتهم؛ لأنَّه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم؛ ، كما في المثل (في بيته يُؤْتَى الحكم)[١] و(في أكفانه لُفّ الميت)[٢] و (مَشنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ) وحكى سيبويه (تميميٌّ أنا)[٣]؛ لأنَّ التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يشنؤكَ مَشنُوء، وأنا تميميٌّ، ومن الشعر قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[٤].

وقال الآخر:

فتًى ما ابنُ الأغَرِّ إذا شَتَوْنَا وحبُّ الزَّاد في شَهْرَيْ قُمَاح[٥].

وتقديره: ابنُ الأغر فتًى ما إذا شَتَوْنَا

وقال الشَّمَّاخ:

كِلَا يومي طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظُنُونٌ، آن مُطَّرَحُ الظُّنُونِ[٦].

وَصل (أَروَى) مبتدأ، و(ظنون) خبره، و(كلا يومي طوالة) ظرف يتعلق بـ (ظنون) الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه وإلَّا لما جاز تقديم معمول خبره عليه، لأنَّ المعمول لا يقع إلَّا بعد العامل، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه؛ لأنَّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول، وأجاز ابن السراج تقديم الخبر على قبحه

---

[١]- ينظر: مجمع الأمثال: ١٩/٢.

[٢]- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧/١، م/٩، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٩/١، شرح المفصل: ٢٣٥/١.

[٣]- ينظر: الكتاب: ١٢٧/٢.

[٤]- خزانة الأدب: ٤٤٤/١.

[٥]- البيت منسوب إلى مالك بن خالد الخناعي، ديوان الهذليين: ٥/٣.

[٦]- ديوانه: ٣١٩.

وهو غير معتمد على شيء قبله؛ لأنَّ الخبر وإن كان مقدمًا في اللفظ إلَّا إنَّه متأخر في التقدير(٦ ٢).

ويتبين أنَّ مسألة تقديم الخبر الوصف على المبتدأ، ولم يعتمد على شيء قبله، قد وقع فيها الخلاف بين النحاة؛ فالبصريون ذهبوا إلى الجواز بشرط أمن اللبس، وأجازه سيبويه والمبرّد على قبح إذا لم يعتمد الوصف على ما قبله، وتابعهم ابن السراج في الحكم بالقبح، لكنه أجاز ذلك مع القبح، مستندًا إلى أنَّ اعتماد الخبر على ما قبله يزيل اللبس والغموض، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى المنع المطلق، محتجّين بأنَّ فيه تقدّمًا للضمير على مرجعه، وهو خلاف الأصل.

المسألة الثالثة: إعراب الخبر المركب

من المسائل التي تناولها النحاة، ومنهم ابن السراج، مسألة إعراب الخبر المركب قال ابن السراج:((تقول: هذا عبد الله، فهذا اسم معرفة. وعبد الله اسم معرفة وهذا مبتدأ وعبد الله خبره، فإن جئت بعد عبد الله بنكرة نصبتها على الحال، فقلت: هذا عبد الله واقفًا، وكذلك كل اسم علم يجري مجرى عبد الله وتقول: هذا أخوك، فهذا معرفة وأخوك، معرفة بالإضافة إلى الكاف، فإن جئت بنكرة قلت: هذا أخوك قائمًا، قال الله تعالى: ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾( )، وأجاز أصحابنا الرفع في مثل هذه المسألة على أربعة أوجه: أحدهما: أن تجعل (أخاك) بدلًا من (هذا) وتجعل قائمًا خبر (هذا) والآخر: أن تجعل (أخاك) خبرًا لـ(هذا) وتضمر (هذا) من الأخ كأنَّك قلت: هذا أخوك هذا قائم، وإن شئت أضمرت (هو) كأنَّك قلت: هذا أخوك هو قائم وإن شئت كان (أخوك) وقائم خبرًا واحدًا، كما تقول: هذا حلو حامض أي: قد جمع الطعمين، ومثل هذا لا يجوز أن يكون (حلو) الخبر وحده ولا حامض الخبر وحده، حتى تجمعهما))( ).

ويتّضح من كلام ابن السراج أنَّ الاسم النكرة الواقع بعد المعرفة الأصل عنده أن تُنصب على الحال؛ لأنَّ النكرة تصف هيئة المعرفة وتُبيّن حال صاحبها.ثم ذكر أقوال بعض لبصريين الذين أجازوا الرفع في مثل هذا الموضع، وذكروا له أربعة أوجه:

أن تكون الكلمة المرفوعة بدلًا من اسم الإشارة، أو خبرًا ثانيًا بعد خبر مقدَّم، أو يكون بينها وبين المبتدأ ضمير مستتر، أو أن تكون مع ما قبلها خبرًا واحدًا مركَّبًا، كما في قولهم:

٢- ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٦-٥٧ م/ ٩.

٢- هود: من الآية ٧٢.

٢- الأصول في النحو: ١٥١/١.

هذا حلوٌ حامضٌ. وفي مثل هذا التركيب غير جائز عند ابن السراج ؛ لأنَّه لا يجوز أن يُجعل أحد الجزأين خبرًا دون الآخر، ولا سيما إذا كان المعنى قائمًا على الجمع بجزأيه؛ لأنَّ الخبر المركَّب لا يتمّ معناه إلَّا باجتماع جزأيه.

وابن السراج موافق للخليل (ت١٧٠هـ) وسيبويه، يقول سيبويه: ((ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك: هذا عبد الله منطلقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب. وزعم الخليل رحمه الله أنَّ رفعه يكون على وجهين: فوجهٌ أنَّك حين قلت: هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو، كأنك قلت هذا منطلق أو هو منطلق. والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعًا خبرًا لهذا، كقولك: هذا حلوٌ حامضٌ، لا تريد أن تنقض الحلاوة، ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين. وقال الله عز واجلّ: ﴿ كلَّا إِنَّهَا لَظَىٰ، نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾(٩)وزعموا أنَّها في قراءة أبى عبد الله( ). ﴿ هَٰذَا بَعْلِي شَيخٌ ﴾ قال: سمعنا ممن يروى هذا الشعر من العرب يرفعه:

مَنْ يَكُ ذا بَتٍّ فَهذا بَتِّي مُقَيَّظٌ مُصَيَّفٌ مُشَتِّي(١).

وأما قول الأخطل:

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ فَأَبِيتُ لا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومُ(٢).

فزعم الخليل (رحمه الله) أنَّ هذا ليس على إضمار أنا. ولو جاز هذا على إضمار أنا لجاز: كان عبد الله لا مسلمٌ ولا صالحٌ ،على إضمار هو. ولكنه فيما زعم الخليل (رحمه الله): فأبيت بمنزلة الذي يقال لا حرجٌ ولا محروم. ويقويه في ذلك قوله، وهو الربيع الأسدى:

٢- المعارج : من الآية ١٥-١٦..

٣- أي ابن مسعود، ينظر: كتاب معاني القراءات للأزهري: ٣/٩٠.

٣- البيت منسوب لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٩١.

٣- ديوانه: ٢٧١.

على حين أنْ كانتْ عُقَيلٌ وشائِظا وكانتْ كلابٌ خامِرِى أمَّ عامر[٣].

فإنما أراد: كانت كلاب التي يقال لها خامرى أم عامر.

وقد زعم بعضهم أنَّ رفعه على النفى، كأنَّه قال: فأبيتُ لا حرج ولا محروم بالمكان الذي أنا به. وقال الخليل (رحمه الله): كأنَّه حكاية لما كان يُتكلّم به قبل ذلك، فكأنَّه حكى ذلك اللفظ، كما قال:

كذَبْتُم وبيتِ الله لا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وتَحلُبُ[٤].

أى بنى من يقال له ذلك. والتفسير الآخر الذي على النفى كأنَّه أسهل.

وقد يكون رفعه على أن تجعل عبد الله معطوفًا على هذا كالوصف، فيصير كأنَّه قال: عبد الله منطلقٌ. وتقول: هذا زيدٌ رجلٌ منطلقٌ على البدل، كما قال تعالى جدُّه: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ ،نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٣] فهذه أربعة أوجه فى الرفع))[٦].

وهذا يعني أنَّ سيبويه ذكر تركيب: (حلوٌ حامضٌ) كمثال على الخبر المركب الذي يقتضي اجتماع الجزأين معًا لإتمام المعنى، من دون أن يقول عنه تصريح بمنع أو إجازة إفراد أحد الجزأين بالخبرية.

وموافق تمامًا للمبرد، يقول المبرد: ((وتقول: هذا عبدُ اللهِ قائمًا ، فتنصب قائمًا؛لأنَّ قولك: ها للتنبيه فالمعنى انتبه له وقال الله عز وجل ﴿ هَذِه نَاقَة الله لكم آيَة﴾[٧]... فإن قلت هذا زيد قَائِم صلح من أَرْبَعَة أوجه منها أَنَّك لما قلت هذا زيد اسْتغنى الكلام بالابتداء وخبره فجعلت قولك : قائم خبر ابتداء محذوف كأنَّك قلت: هو قائم أو هذا قائم فهذا وَجه قائمًا ويجوز أن تجعل زيدًا بدلًا من هذا أو تبيينًا له فيصير المعنى زيدٌ قائمٌ أو قائمًا ويجوز أن تجعل زيدًا وقائمًا كليهما الخبر فتخبر أنَّه قد جمع ذا وذا كما تقول هذا حلو حامض تُخبر أنَّه قد. جمع الطعمين ولا تريد أن تنقص الحلاوة بالحموضة))[٨].

---

[٣]- من شواهد الكتاب: ٢/ ٥٨.

[٣]- البيت منسوب للأسدي، وهو من شواهد الجمل في النحو ١٣٠، الكتاب: ٨٥/٢، المقتضب: ٤/ ٩.

[٣]- العلق: من الآية ١٥-١٦.

[٣]- الكتاب: ٢/ ٨٣-٨٦.

[٣]- هود: من الآية ٦٤.

[٣]- المقتضب: ٣٠٨/٤.

وإيدّهم السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) وابن جني(ت ٣٩٢ هـ) إذ ذكروا تركيب (حلو حامض) كخبر مركب لايمكن أن يفصل بينهما[٣].

وأكدّ ابن الأثير(ت٦٠٦هـ) قول ابن السراج قائلًا: ((قد يرد للمبتدأ خبران فصاعدا، قالوا: (هذا حلو حامض) وهذا أبيض أسود، وعليه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴾[٤] وهذان الخبران وقعا جميعًا خبرا للمبتدأ، لمشابهتهما الجمل، فلا يجوز الفصل بينهما، ولا تقدّمهما معًا على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقدم أحدهما وتأخّر الآخر، وأجازه بعضهم، والضمير يعود، إلى المبتدأ من معنى الكلام، كأنّك قلت: هذا مز ؛لأنّه لا يجوز خلوّ الخبر من الضّمير؛ لنقض ما تقرّر من اضطرار اسم الفاعل إليه، ولا يجوز انفراد أحدهما به،إذ ليس بأولى من الآخر، ولا يجوز أن يكون فيهما ضمير واحد؛ لأنَّ عاملين لا يعملان فى معمول واحد، ولا يجوز أن يكون فيهما ضميران؛ لأنّه يصير التقدير: كلّه حلو وكلّه حامض، وليس هذا الغرض منه، وقال الأخفش: الخبر الثانى وقع كالصّفة للأوّل، وإنما أرادو بالإخبار: أنّ هذا حلو فيه حامضه))[٤].

وابن يعيش أوضح أنَّ الخبر المركب قد يكون لفظيًا متعددًا، لكنه من جهة المعنى خبر واحد، كقوله: هذا حلوٌ حامضٌ، وهو متوافق مع ما ذكره ابن السراج في الخبر المركب ، وابن يعيش علل السبب على المعنى وعود الضمير دون المنع قائلًا: ((واعلم أنَّك إذا أخبرت بخبرين فصاعدًا، كان العائد على المخبر عنه راجعًا من مجموع الجزءين، والمراد العائد المستقل به جميع الخبر، وذلك إنَّما يعود من مجموع الاسمين؛ فأمَّا كل واحد منهما على الانفراد، ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعًا إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرف إلى المظروف؛ فأما

[٣]- ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/٤١٠-٤١٢، المسائل البصريات: ٢/٨٤١، م/ ١٣٠، الخصائص: ٢/١٦٠.

[٤]- البروج: من الآية ١٤.

[٤]- البديع في علم العربية: ١/ ٨٤-٨٥.

عود الضمير من الخبر المستقل به إلى المبتدأ، فإنما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا))[٢].

وأيده ابن مالك وأبو حيان الأندلسي (٧٤٩هـ) في حديثهما عن تعدد الخبر إذ قد يتعدد الخبر في اللفظ دون المعنى[٣].

ولهذا يرى ابن السراج أنَّ الخبر المركب لا يجوز أن يُفصل بين جزئيه، أي لا يجوز أن يكون حلو وحده خبرًا أو حامض وحده خبرًا ؛ لأنَّ المعنى الكامل للخبر لا يتحقق إلَّا باجتماع الجزأين معًا. فالفصل بين الجزأين يؤدي إلى نقص المعنى، إذ إن الضمير العائد على الخبر يُفهم من مجموع الجزأين، ولا يجوز أن يعود على أحدهما فقط.

المسألة الرابعة : **الإخبار عن المصدر:**

ذكر ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في الحديث عَمَّا يمتنع الإخبار عنه وهو : كل اسم من جملة تامة خبرية يجوز الإخبار عنه، إلَّا أن يمنع منه مانع فمن المواضع التي يمتنع الإخبار عن الاسم فيها، ضمير الشأن والحديث ،والضمير المستتر في الخبر، والضمير المتصل في الفعل، والضمير في شبه الجملة جار ومجرور، والمصدر والحال مبينًا علة منع كل واحد منهم[٤].

وعلى هذا فإنَّ الإخبار عن الاسم ليس جائزًا على الإطلاق، بل يمتنع لأسباب نحوية وتركيبية، ومن المواضع التي فيها المنع هو المصدر، إذ لا يخبر عنه في بعض المواضع أو قبح الإخبار عنه وجاء هذا بشكل واضح في كلام ابن السراج إذ قال: ((اعلم: أنَّ المصدر إذا كان منصوبًا وجاء للتوكيد في الكلام فقط ولم يكن معرفة ولا موصوفًا، فالإخبار عنه قبيحٌ؛ لأنَّه بمنزلة ما ليس في الكلام، ألا ترى أنَّكَ إذا قلت: (ضربتُ ضربًا) فليس في (ضربًا) فائدةٌ لم تكن في (ضربتُ) وإنَّما تجيء تأكيدًا، فإذا قلت: ضربتُ ضربًا شديدًا أو الضرب الذي تعلمُ فقد أفادكَ ذلك أمرًا لم يكن في (ضربتُ) فهذا الذي يحسنُ الإخبار عنه، فإن أردتَ الإخبار عن ذلك قلت: (الذي ضربتُ ضربٌ شديدٌ) تريد: (الذي ضربتهُ ضربٌ شديدٌ)))[٤].

---

[٢]- شرح المفصل: ١/٢٥٠.

[٣]- ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٧٣، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٨٨.

[٤]- ينظر: شرح المفصل: ٢/٤٠١.

[٤]- الأصول في النحو: ٢/٢٩٧.

فالنص يوضح أنَّه عندما يأتي المصدر للتوكيد فقط مثل (ضَربًا) في (ضربتُ ضربًا) فالإخبار عنه قبيح؛ لأنَّه غير مفيد كونه لا يضيف شيئًا للكلام، أمَّا إذا كان المصدر معرفة أو موصوفًا مثل (ضربتُ ضربًا شديدًا) أو (الضرب الذي تعلم) فأنَّه مفيد ويمكن الإخبار عنه.

وقد نبَّه النحاة على مسألة الإخبار بالمصدر فهذا سيبويه قد استحسن رفع المصدر وجعله مبتدأ والإخبار عنه قائلًا: ((بابٌ يختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنيًا عليها ما بعدها وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات وذلك قولك: الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك.وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه؛ لأنَّه صار معرفةً وهو خبرٌ فقوىَ فى الابتداء، بمنزلة عبد الله والرجل الذي تعلم ؛ لأنَّ الابتداء إنَّما هو خبرٌ، وأَحسنْه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام))[٤][٦].

بمعنى أنَّ ابن السراج لا يخالف سيبويه بل يوافقه على جواز الإخبار عن المصدر مشروط بوجود فائدة ومعرفة، ومنع سيبويه الإخبار عن المصدر إذا كان منصوب للتوكيد فقط غير موصوف ولا معروف .

وهذا ماذهب إليه المبرد قائلًا: ((المصادر كل ما تنصب منها نصب المصدر لم تخبر عنه فإن نصبته نصب الأسماء، فقد حكمت له بالرفع، والخفض فى موضعهما، وجعلته كسائر الأسماء، وذلك قولك: (سرت بزيد سيرًا) ليس فى قولك: (سيرًا) إلَّا ما كان في قولك: سرت إلا أن تنعته، أو تصيره معرف، أو تفرده، أو تثنى فتقول: سرت بزيد سيرًا شديدًا، أو سيرة واحدة، أو سيرتين، أو السير الذى تعلم))[٤][٧].

وذكر ابن يعيش علة منع الإخبار عن المصدر، إذ يقول: ((قولك: (ضربي زيدًا قائمًا). لا يجوز الإخبار عن المصدر ههنا ؛ لأنَّك إن أخبرت عن المصدر، لزمك إضماره،

[٤]- الكتاب:١/ ٣٢٨.

[٤]- المقتضب:٢/ ١٠٣-١٠٤.

وكنت تقول: (الذي هو زيدا قائما ضربي)، فكنت تنصب (زيدا قائما) بـ (هو)؛ لأنَّها كناية عن المصدر الناصب. والمصدر إذا أضمر لا يعمل. لو قلت: (مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح)، لم يجز؛ لأنَّ المصدر إنَّما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بـ (أن) والفعل، وبعد الكناية تزول منه حروف الفعل، ويمتنع تقديره بـ (أن) والفعل))( ). ٨

ويفهم من كلامه أنّه لايجوز الإخبار عن المصدر؛ لأنَّ الإخبار عن المصدر يتطلب إضماره، فلو أردنا الإخبار عنه قلنا (الذي هو زيدًا قائمًا ضربي)حيث نصب (زيدًا وقائمً) اعتمادًا على الضمير(هو)الذي يعود على المصدر،ولكن المصدر إذا أضمر لم يعمل؛ لأنَّ عمله مستمد من معنى الفعل، واذا أضمر زال منه هذا المعنى ،مثل :مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح، حيث أنَّ المصدر (مروري) يعمل بما فيه من معنى الفعل الذي يقدر بـ (أن والفعل) وإذا أضمر لم يعمل.

وأيضًا منع أبو الفداء (ت٧٣٢هـ) الإخبار عن المصدر العامل في نحو: (أعجبني ضربي زيدًا)؛ لأنَّه جعل الضمير عاملًا والضمير لا يعمل مكان المصدر، وأن قدر المصدر عاملًا وقلت: (الذي أعجبني هو زيدًا ضربي) ، لم يجز أيضًا؛ لأنَّ المصدر لا يعمل عند تأخره ،وجواز الإخبار عن المصدر غير العامل نحو: أن يقال في رأيت ضربك : الذي رأيته ضربك( ). ٩ ٤

ويفهم من كل ما سبق أنَّه لا يجوز الإخبار عن المصدر إذا كان منصوبًا للتوكيد فقط غير موصوف ولا معرفة ؛ لأنَّه لا يضيف فائدة جديدة للكلام ويُعدُّ زائدًا.

المسألة الخامسة :الإخبار عن الأسماء المتنازعة:

قد عرض المازني (ت ٢٤٩ هـ) وجهًا يجعل فيه الجملتين مستقلّتين تُعطف إحداهما على الأخرى، غير أنّ هذا الوجه لم يكن مقبولًا عند جميع النحاة؛ ك ابن السراج إذ أنّه لا يجوّز في هذا الباب، معللًا ذلك بأنّ الجملتين في الحقيقة بمنزلة جملة واحدة تحتاج الأولى فيهما إلى تفسير من الثانية.

---

[٤]- شرح المفصل: ٤٠١/٢.

[٤]- ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٢١٨/١.

بقوله: ((قال المازني: إذا أردتَ الإخبار عن زيد فإن ناسًا من النحويين يقولون: (الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ)، قال: وما أرى ما قالوا إلَّا محالًا، إن كنت لم تنوِ أن يكون في (الضارب) مفعولٌ محذوفٌ، فإن كنت أردت أن يكون محذوفًا فإثباته أجودُ، قال: وإن قلت: إنَّي إنَّما أحذفه كما أحذفه في الفعل فإن ذلك غير جائز؛ لأنَّكَ حين حذفته في الفعل لم تضمر، وأنت ها هنا تحذفه مضمرًا فحذفهما مختلف؛ فلذلك لم يكن مثله في الفعل، قال: والقياس عندي أن أقول: (الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ) فأجعل (الضارب) مبتدأ وأجعل (أنا) خبره، فأجعل (الضاربي) مبتدأ وأجعل زيدًا خبره، وأجعله تفسيرًا لما وقع عليه (ضربتُ) كما كان تفسيرًا له مع الفعل، وأجعل الضارب الأول غير متعدٍّ كما كان الفعل الذي بنيته منه غير متعدٍّ، وأجعل (أنا) خبرًا له؛ لأنَّ الفعل والفاعل نظيرهما من الأسماء المبتدأ والخبر؛ لأنَّك إذا قلت: (ضرب زيدٌ) فلا بد لضرب من (زيدٍ) كما أنك إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ) فلا بد له من (منطلقٍ) أو ما أشبههُ، فجعلت الأول مبتدأً و(أنا) خبره، وعطفت عليه مبتدأ وخبره لتكون جملة عطفتَها على جملةٍ، كما كان الفعل والفاعل جملة عطفت عليها فعلًا وفاعلًا جملةً، قال: فهذا أشبه وأقيسُ مما قال النحويون. قال أبو بكر: وهذا الباب عندي لا يجوز الإخبار فيه من أجل أن هاتين الجملتين كجملة واحدة؛ لحاجة الأولى إلى ما يفسرها من الثانية، وإذا أدخلت الألف واللام فصلت، فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فهما بالألف واللام، فأَقيسُ المذهبين مذهب المازني ليكون الاسم محذوفًا ظاهرًا غير مضمرٍ، كما كان في الفعل))[٥].

يردُّ ابنُ السراج على ما ذهب إليه المازني؛ فيقول إنَّ هذا الباب لا يجوز الإخبار به؛ لأنَّ الجملتين في الحقيقة بمنزلة جملةٍ واحدةٍ؛ لحاجة الأولى إلى ما يفسِّرها من الثانية. ويرى أنَّ إدخال الألف واللام على اسم الفاعل يؤدّي إلى فصلٍ يُلبِسُ هذا التركيب. ومع ذلك، فإنِ اضطُرَّ إلى الإخبار، فمذهب المازني أقيسُ؛ لأنَّه يجعل الاسم المحذوف ظاهرًا غير مضمرٍ، كما هو في الفعل.

[٥]- الأصول في النحو: ٣١٦/٢.

وابن السراج مخالفًا للمبرد إذ أنَّ المبرد يجوّز الاخبار باسم الفاعل في الجملتين المعطوفتين (الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ) قائلًا: ((إذا قلت: ضربتُ، وضربني زيدٌ، فأعلمت الآخر فإن الإخبار عنك أن تقول: الضارِبُ أنا، والضاربي زيدٌ، فتجعل (الضارب) مبتدأ، وتجعل (أنا) خبره، ويكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك؛ لأنَّ نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر، ويصير قولك (الضاربي زيدٌ) متعديًا كما كان في الفعل، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كان هناك، فاعتبر هذا، فإنّه لا يجوز غيره))[١].

وأكد ابن الخباز(ت ٦٣٩هـ) رأي ابن السراج موضحًا اختلاف المذاهب ذاكرًا أربعة مذاهب هي:

مذهب أبي الحسن(ت٢١٥هـ): إذا أخبرت عن التاء، تقول (الضاربُ والضاربة زيدٌ أنا)، إذ غير الضمير كما غير التاء ؛لأنَّها في معناها.

ومذهب أصحاب الحذف (قوم من البغداديين): (الضاربُ والضاربُ زيدٌ أنا)، حيث حُذفت الهاء لتقصير الكلام بالعطف.

ومذهب أبي عثمان المازني: (الضاربُ أنا والضاربي زيدٌ)، حيث تُجعل كل جملة من الجملتين مستقلة.

ومذهب ابن السراج: (الضاربُ وضربه زيد أنا)،فتعطف الفعل على الاسم؛ لأنَّ الاسم في معنى الفعل، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [الحديد:من الآية ١٨]، وكأنه قال إنَّ الذين، تصدقوا واللاواتي تصدقن وأقرضوا[٥].

ويؤكد ابن يعيش مذهب ابن السراج في مسألة الإخبار عن الأسماء المتنازع فيها، إذ بَيَّنَ أنَّ الإخبار يتم عبر تصدّر الجملة بالموصول (الذي) أو بالألف واللام، ثم نقل الاسم المراد الإخبار عنه إلى موضع الخبر، ووضع ضمير راجع إلى الموصول في موقعه الأصلي، قائلًا: ((قد ذكرنا أن طريقة الإخبار أن تصدر الجملة بالموصول الذي هو (الذي)، و(التي)، أو الألف واللام بمعناهما، وتنزع الاسم الذي تريد الإخبار عنه من الجملة، وتضع موضعه ضميرًا يعود إلى الموصول يكونه في المعنى، ثم تأتي بذلك الاسم الذي تخبر عنه آخرا، تجعله خبرًا عن الموصول. وإنّما قال النحويون: (أُخْبِرَ عنه)، وهو في اللفظ خبر؛ لأنَّه في

---

[١]- المقتضب: ١٢٧/٣.

[٥]- ينظر: اللمع في العربية: ٥١١-٥١٢.

المعنى محدث عنه، إذ قد يكون خبر، ولا يخبر عنه، نحو الفعل، فأرادوا التنبيه على أنه خبر ومحدث عنه في المعنى))[٣][٥].

وقد أيَّد أبو حيان الأندلسي رأي ابن السراج بأنَّ الجملة الثانية تفسيرية للأولى، مخالفًا بذلك مذهب المازني والمذاهب الأخر التي تعدُّ الجملتين مستقلتين، وزاد مذهبًا حين قال: ((الإخبار عن الأسماء التي مع الفعلين أقوال، والتفريع على مذهب البصريين:

الأول: لا يمتنع منه أحد من النحويين، وهو مقتضى القياس، أن تدخل الموصول على الفعل المتقدم، وتجعله صلة له، وتعطف الثاني عليه، وتجعله داخلاً في الصلة...

الخامس: قول ابن السراج تدخل (الـ) على الأول، فيصير اسم فاعل، ويبقى الثاني على لفظه، وكلهم قد أطبقوا على الامتناع من إدخال (الـ) على الفعل الثاني، مع إدخالها على الفعل الأول؛ لأنَّ هذين الفعلين مزجًا، حتى صارت الجملتان كالجملة الواحدة المسائل))[٥].

وزاد ناظر الجيش أنَّ الإخبار عن الأسماء المتنازع فيها العاملان فيه تفصيلًا فمثلًا إذا أخبرت عن الضمير في قولك: (ضربتُ وضربني زيدٌ) ففيه مذهب الأخفش الذي يدخل الموصول على كلا الفعلين ويستوفي كل جملة عائدها إذ يقول:

((أحدها: مذهب الأخفش: وهو أن تدخل الموصول على الأول والثاني وتستوفي كل جملة عائدها، وتستوفي إحدى الجملتين خبرها، وتترك الأخرى لا خبر لها، فتقول في الذي يعني في الإخبار بالذي: الذي ضربته والذي ضربني زيد، وتقول في ال على إعمال الثاني: الضاربه أنا والضاربي زيد، والضمير في الجملة الأولى ؛لأنَّه اسم فاعل جرى على غير من هو له ؛لأنَّ الفعل لك والخبر عن زيد، وال على هذا المذهب لزيد في الاسمين، وجاءوا بالضمير؛ لأنَّ الصلة لا تتم إلَّا بعائد على الموصول ... المذهب الرابع: مذهب المازني، وهو أن تدخل الموصول على الأول والثاني وتأتي بكل جملة على انفرادها، وتوفّى حقّها من

[٥]- شرح المفصل: ٣٩٨/٢.

[٥]- ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٧٤/٣.

الخبر والضمير، وكل جملة منهما قائمة بنفسها فتقول: الذي ضربته زيد، والذي ضربني زيد، والضاربه أنا زيد والضاربي زيد، وردّ ابن السراج[٥] هذا، قال: لأنَّه قبل الإخبار جملتان كواحدة بدليل: ضربني وضربته زيد))[٦].

وما ذهب إليه ابن السراج وافقه أيضًا خالد الأزهري باعتبار الجملة الثانية تفسيرية للجملة الأولى ويبرز الفاعل بحسب الصلة بـ (الـ) ويعامل الجملتين كجملة واحدة في المعنى، إذ يقول: ((وتقول في الإخبار بـ (الـ) عن المتنازع فيه من نحو: ضربت وضربني زيد: الضارب أنا والضاربي زيد وإنّما أبرزنا فاعل الأول؛ لأنَّ (الـ) الأولى، كـ(الـ) الثانية في أنها نفس الخبر الذي هو: زيد. والضرب الأول ليس لزيد))[٧].

وإليه ذهب السيوطي(ت٩١١هـ)[٨].

يتبيّن أنَّ ابن السراج يرى أنّ مسألة الإخبار عن الأسماء المتنازع فيها لا يجوز فيها اعتبار الجملتين المعطوفتين مستقلتين؛ لأنّهما في الحقيقة جملة واحدة تحتاج الأولى إلى تفسير من الثانية. ولهذا قال إنَّ هذا الباب لا يجوز الإخبار فيه، مؤكدًا أنَّ سبب عدم الجواز هو اعتماد الجملة الثانية على الأولى كجملة تفسيرية لها، وبناءً عليه يجب أن يتم الإخبار عبر تصدّر الجملة بالموصول (الذي) أو بالألف واللام، ونقل الاسم المراد الإخبار عنه إلى موضع الخبر مع ضمير راجع للموصول.

المسألة السادسة: **اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة:**

((فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها واسمها مشبه بالفاعل وخبرها مشبه بالمفعول تقول: كان زيد قائمًا وصار محمد كاتبًا ...، فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم كان المعرفة وخبرها النكرة تقول: كان عمرو كريمًا ولا يجوز كان كريم عمرًا إلّا في ضرورة الشعر قال القطامي:

قِفي قَبْلَ التَّفَرُقِ يَا ضُباعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا[٩].

---

[٥]- ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٣١٥.

[٥]- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٦٠٣-٤٦٠٤.

[٥]- شرح التصريح بمضمون التوضيح: ٢/٤٤٤.

[٥]- ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٢٥٢.

[٥]- ديوانه: ٣.

فجعل (موقف) وهو نكرة اسمها والوداع خبرها، فإن كانا جميعًا معرفتين كنت فيها مخيرًا أيهما شئت جعلته اسم كان وجعلت الآخر الخبر تقول كان زيد أخاك وإن شئت قلت كان أخوك زيدًا)) .

وهذا الترتيب قد يُخالف في بعض السياقات منها عند حذف أحد عناصر الجملة في تراكيب (كان) الواقعة مع معموليها خبرًا لـ(إنَّ).

قال ابن السراج ((تقول: إنَّ زيدا كان منطلقًا، نصبت زيدًا (بإنَّ) وجعلت ضميره في (كان). وكان وما عملت فيه في موضع خبر (إن) وإن شئت رفعت (منطلقًا) على وجهين: أحدهما: أن تلغي (كان).... والوجه الثاني: أن تضمر المفعول به في (كان)، وهو قبيح، وتجعل منطلقًا اسم (كان) فكأنك قلت: إن زيدًا كأنه منطلق. وقبحه من وجهين: أحدهما: حذف الهاء، وهو كقولك: إنَّ زيدًا ضرب عمرو، تريد: ضربه، والوجه الآخر: أنَّك جعلت منطلقًا هو الاسم (لكان) وهو نكرة وجعلت الخبر الضمير وهو معرفة))[١].

يرى ابن السراج أنَّ الجملة الفعلية (كان منطلقًا) هي في محل رفع خبر (إنَّ) وإن شئت رفعت (منطلقًا) على وجهين:

الأول: إلغاء (كان) فتصير الجملة (إن زيدًا منطلقٌ) فترفع (منطلق) على أنّه خبر (إنَّ) مباشرة.

والثاني: أن تجعل (منطلقًا) اسم كان وتضمر في (كان) ضمير مستتر يعود على (زيدًا) وهو(الهاء) في محل خبر لـ (كان) ، فتصير إن زيدًا كانه منطلق، فتحذف الهاء، وتصبح إنَّ زيدًا كان منطلقٌ، وهو قبيح من جهتين :الأولى: حذف الهاء، والأخرى: أنَّك جعلت (منطلق) اسم (كان) وهو نكرة ، خبرها معرفة وهو (الهاء) والمألوف في العربية أن يكون اسم كان هو المعرفة.

[٦٠] اللمع في العربية ٣٧.

[٦]- اللمع في العربية: ٣٦-٣٧.

وابن السراج استقبح أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة مستندًا وموافقًا في ذلك إلى من سبقه كسيبويه والمبرد (ت٢٨٥هـ)؛ لأنَّهما لا يجيزان جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة إلّا في حالات الضرورة الشعرية واستشهدا بأبيات شعرية:

كقول حسان بن ثابت:

كأَنَّ سَبِيئَةً مِن بَيْتِ رَأْسٍ يَكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ( )[٢].

وقال الفرزدق:

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغِةِ إذ هَجا تَمِيمًا بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرِ( )[٣].

وزاد سيبويه شاهدًا آخر: وهو قول أبي قيس بن الأَسلت الأنصاريّ( )[٤]:

أَلَّا مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي أَسِحْرٌ كانَ طِبَّك أَمْ جُنون( )[٥].

قال المبرد: ((واعلم أَن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة وإِنَّما حملهم على ذلك معرفتهم أَنَّ الاسم والخبر يرجعان إِلى شيء واحد ... وقال القطامي :

قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُباعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا.

وَقَالَ خِدَاش بن زُهَيْر( )[٦]:

فإِنَّكَ لَا تُبالي بَعْدَ حَول أَظَبْيٌ كَانَ أُمَّكَ أَم حِمارُ))( )[٧].

ومخالفًا للفراء (ت٢٠٧هـ) وابن مالك حيث أجازا أن يكون اسم (كان) نكرة وخبرها معرفة بشرط حصول الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة واستدلوا بالأبيات الشعرية نفسها من ضمنها قول حسان بن ثابت، فجعلوا مزاجها وهو معرفة خبر كان، وعسل اسمها وهي نكرة، وليس القائل مضطرًا لتمكنه من أن يقول: يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ، فيجعل اسم كان ضمير سلافة، ومزاجها عسل، مبتدأ وخبر في موضع نصب بكان. ومثله قول القطامي.

---

[٦]- ديوانه: ١٤.

[٦]- لم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد الجمل في النحو: ١٤٧، الكتاب: ٤٩/١، المقتضب ٩٣/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦٩/٧، خزانة الأدب: ٢٨٨/٩.

[٦]- ديوانه: ٩١.

[٦]- ينظر: الكتاب: ١/ ٤٧-٤٩، المقتضب: ٤/ ٩٢-٩٣.

[٦]- ديوانه: ٦٦.

[٦]- المقتضب: ٤/ ٩١-٩٤.

فأخبر بالمعرفة عن النكرة مختارًا لا مضطرًا، لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك الوداعا، أو: ولا يك موقفنا الوداعا. والمحسن لهذا مع حصول الفائدة شبه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول[٦٨].

وقال السمين الحلبي (ت٧٥٦ هـ)عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾ [مريم، من الآية ٦١] ((أَنَّ في قوله : (إنَّه كان) يجوز في هذا الضمير وجهان، أحدهما: أَنَّه ضمير الباري تعالى يعود على الرحمن، أي: إنَّ الرحمن كان موعدُه مأتيا. والثاني: أنّه ضمير الأمر والشأن ؛لأنَّه مقام تعظيمٍ وتفخيمٍ، وعلى الأول يجوز أن يكون في (كان) ضميرٌ هو اسمها يعود على الله تعالى و(وعدُه) بدل من ذلك الضمير بدل اشتمال، و(مأتيًا) خبرها ،ويجوز أن لا يكون فيها ضميرٌ بل هي رافعه ل (وعدُه) و(ماتيًا) الخَبرُ أيضًا وهو نظير: (إنّ زيدًا كان أبوه منطلقًا))[٦٩].

وما يقوي ويؤكد وجه استقباح ابن السراج لوقوع الضمير المعرفة خبر لـ (كان) هو قول أبي البقاء العكبري الذي رجَّحَ في حال مجيء الضمير خبرًا ل (كان) أن يكون منفصلًا ، قائلًا :((وإنَّما كان الأحسن في خبر (كان) إذا وقع ضميرًا أن يكون منفصلًا؛ لأنَّه في الأصل خبر المبتدأ والخبر لا يكون متصلًا وإنما ساغ في (كان) أن يكون متصلًا ؛لأنه مشبه بالمفعول فعلى هذا (كنت إياه) أحسن من (كنته)))[٧٠].

وأبدت الباحثة سارة بنت عبد الله الصبيح رأيها قائلة: ((والظاهر في المسألة جواز مجيء الاسم بعد كان مرفوعًا، ولا أرى وصفه بالقبيح وجيهًا، وذلك لوروده في القرآن الكريم والحديث النبوي. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: من الآية ٦]، فرجال اسم كان وجملة يعوذون خبرها))[٧١].

---

[٦]- ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣/ ٢١٥، شرح التسهيل: ١/ ٣٥٦.

[٦]- الدر المصون: ٧/ ٦١٢-٦١٣.

[٧]- اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٧٠.

[٧]- ما وصف بالقبح في أصول ابن السراج، دراسة نحوية: ٤٥.

ويتبين أنَّ موقف ابن السراج كان واضحًا وصريحًا في استقباح حذف الضمير الواقع خبرًا لـ(كان) وجعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة مبينًا الأسباب لذلك، وهو استند إلى أصول نحوية قديمة ثم تفاوتت الآراء بين النحاة من بعده في قبول هذا النوع من التراكيب.

الخاتمة :

وأهم النتائج:

يتضح من دراسة الأحكام النحوية للأسماء المعربة المرفوعة عند ابن السراج ما يأتي:

١- إنَّ النحو عند ابن السراج ليس مجرد قواعد شكلية، بل أداة لضبط الكلام العربي وتحقيق الفائدة والوضوح للمتلقي.

٢- بينت الدراسة أنَّ ابن السراج كان متأثرًا بمن سبقه من النحاة، مثل سيبويه والمبرد، لكنه زاد دقة في التعليل والتحليل بما يخدم فهم الأحكام النحوية وتطبيقها.

٣- برزت أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الجانب التقويمي والتحكيمي في النحو العربي، موضحة اختلاف المواقف بين النحاة وتباين الآراء في تفسير الأحكام.

٤- استحسن ابن السراج الابتداء بالمبتدأ النكرة الموصوفة عند حصول الفائدة، ويُستحب الابتداء بالمعرفة .

٥- أجاز ابن السراج تقديم الخبر الوصفي على المبتدأ إذا اعتمد على شيء قبله مثل النفي أو الاستفهام، أما إذا لم يعتمد على شيء فهو قبيح.

٦- لا يجوّز ابن السراج الفصل بين جزءي الخبر المركب،؛ لأنَّ المعنى الكامل للخبر لا يتحقق إلَّا باجتماع الجزأين معًا.

٧- لا يجوّز ابن السراج الإخبار عن المصدر إذا كان منصوبًا للتوكيد فقط وغير معرف أو موصوف ؛لأنه لا يضيف فائدة للكلام، ويُباح الإخبار عنه إذا كان معرفة أو موصوفًا.

٨- لا يُجَوِّز الإخبار عن الأسماء المتنازع فيها فلايجوز اعتبار الجملتين المعطوفتين مستقلتين؛ لأنَّهما في الحقيقة جملة واحدة.

٩- استحسن ابن السراج أن يكون اسم (كان) معرفة وخبرها نكرة، واستقبح عكس ذلك إلَّا عند الضرورة الشعرية.

المصادر والمراجع :

الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم

❖ – ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م.

❖ – إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، المحقق: د. محمد بنعوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق أضواء السلف– الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

❖ – الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تح: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

❖ – أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار– الأردن، دار الجيل– بيروت،١٤٠٩ هـ– ١٩٨٩م.

❖ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣ – ٥٧٧ هـ)، وبحاشيته: (الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤ هـ– ٢٠٠٣ م.

❖ – إيضاح شواهد الإيضاح ، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق ٦هـ)، تح: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت– لبنان، ط ١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.

❖ – البديع في علم العربية ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

❖ – التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت ١٤٣٦هـ)، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م، وأعادت نشرها (تصويرا) مكتبة العبيكان بالرياض ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

❖ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ – ٧٤٥ هـ)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ – ٥) – دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ – ٢٢) ،ط ١، (١٤١٨ – ١٤٤٥ هـ)– (١٩٩٧ – ٢٠٢٤ م).

❖ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) ، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة.

❖ – الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ٤، ١٤١٨ هـ– ١٩٩٧م.

❖ – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ] ،المحقق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤.

❖ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق.

❖ – ديوان الأخطل، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط ٢ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

❖ – ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه : الدكتور وليد عرفات استاذ الدراسات العربية والاسلامية بجامعة لانكستر، دار صادر–بيروت.

❖ – ديوان خداش بن زهير، صنعة الدكتور يحيى الجبوري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.

❖ – ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع – الكويت.

❖ – ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق، صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر.

❖ – ديوان القطامي، تح: إبراهيم السامرائي– د. أحمد مطلوب، دار الثقافة بيروت ط ١,١٩٦٠ م.

❖ – ديوان قيس بن الأسلت الأنصاري، تح: دكتور حسين محمد باجوده رئيس قسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، مكتبة دار التراث شارع الجمهورية– القاهرة.

❖ – ديوان الهذليين ،الشعراء الهذليون ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية ، ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م ،(نسخة مصوّرة عن طبعة دار الكتب في السّنوات ١٩٦٤، ١٩٦٧، ١٣٦٩ هـ).

❖ – شرح أبيات مغني اللبيب ،عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ – ١٠٩٣ هـ)، تح: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط: (جـ ١ – ٤) الثانية ، (جـ ٥ – ٨ الأولى) ، ١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ.

❖ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى: ٧٦٩ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٣٩٢ هـ)، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط ٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

❖ – شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)،المحقق: د. عبد الرحمن السيد – د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط ١,١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م.

❖ – شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان،ط ١,١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

❖ – شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، ط ١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

❖ – شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط ١، ٢٠٠٨م.

❖ – شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

❖ – شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) ، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية– الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.

❖ – الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

❖ – الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان عام النشر: ٢٠٠٠ م.

❖ – اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر– دمشق ، ط١، ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

❖ – اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

❖ – مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨ هـ)، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد [ت ١٣٩٢ هـ]، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

❖ – المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ) ، دار المعارف.

❖ – المسائل البصريات، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ،مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ.

❖ – المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق _دار المدني، جدة) ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ_١٤٠٥هـ.

❖ – معاني القراءات للأزهري ، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ– ١٩٩١م.

❖ – معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي – محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]– عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١. د.ت.

❖ – المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تح: د. علي بو ملحم ،مكتبة الهلال – بيروت ،ط ١، ١٩٩٣.

❖ – المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت.

❖ – النحو الوافي، عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط ١٥.

❖ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

البحوث:

١_ماوصف بالقبح في أصول ابن السراج: دراسة نحوية،سارة بنت عبد الله الصبيح،جامعة الملك سعود ،كلية الآداب ،مجلة الآداب.